١

العولمة المالية وأثرها على الكفاءة الإنتاجية للبنوك التجارية اليمنية في ظل رقابة بنك البنوك

د. نعمان عبدالله غلاب

أستاذ الإدارة المالية المساعد في الجامعة الوطنية

ملخص البحث

استندت هذه الدراسة إلى تصور أساسي حول تعزيز برنامج التحرر المالي في كفاءة المصارف اليمنية ، بالاعتماد على تقنية تحليل مغلف البيانات (D.E.A) ، وكذلك تقصي فيما إذا عزز برنامج التحرر المالي، قفزة هيكلية في كفاءة المصارف وذلك من خلال المرحلة الثانية باستخدام تحليل الانحدار، وبالتالي فإنه يمكن تطوير النظام المالي والمصرفي لقياس جميع فئات الكفاءة، ليتوافق مع الطبيعة الخاصة بالمؤسسات المالية والمصرفية. ولإمكانية تطبيق النظام المالي والمصرفي المتطور الحديث. قمنا بفحص الفرضية الرئيسة التالية:

أن لسياسة التحرر المالي أثراً إيجابيا على كفاءة القطاع المصرفي. تم تجزئة الفرضية الرئيسة إلى عناصرها الأولية، والتي صيغت في شكل فرضيات فرعية تمثل العناصر المستقلة في عناصر الدراسة التطبيقي، وهي كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاحتوى الأبعاد التالية:

الربحية، نوعية الأصل، حجم المصرف، قوة السوق، درجات الرسملة، بالإضافة إلى عنصر التحرر المالي(والتي تمثل المتغيرات المستقلة) على كفاءة المصارف(والتي تمثل المتغير التابع من جهة أخرى). وتوصل هذا البحث إلى وجود أثر إيجابي لسياسة التحرر المالي على كفاءة القطاع المصرفي بشكل عام. وعلى ضوء هذه النتيجة أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار والتوسع والتنظيم في عملية التحرر المالي، مع توخي الحيطة والحذر الشديدين أثناء تنفيذ هذه السياسة، والاستمرار بإجراء الدراسات والابحاث للخروج بنتائج علمية د قيقة، فيما يخص فاعليته وكفاءته.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية –الكفاءة – البنوك التجارية اليمنية – رقابة بنك البنوك

Financial Globalization and Its Impact on the Productive Efficiency of Yemeni Commercial Banks under the Supervision of the Central Bank

Abstract

This study is based on a fundamental conceptual framework concerning the enhancement of the financial liberalization program and its impact on the efficiency of Yemeni banks. The study employs Data Envelopment Analysis (DEA) to measure banking efficiency and further investigates whether the financial liberalization program has contributed to a structural shift in banking efficiency through a second-stage regression analysis. Accordingly, the financial and banking system can be developed to measure various categories of efficiency in a manner consistent with the specific nature of financial and banking institutions.

The study examines the following primary hypothesis: Financial liberalization policy has a positive effect on the efficiency of the banking sector. This hypothesis was decomposed into sub-hypotheses representing the independent variables: profitability, asset quality, bank size, market power, capitalization ratios, and financial liberalization, to measure their impact on bank efficiency (the dependent variable).

The findings reveal a positive impact of financial liberalization policy on the overall efficiency of the banking sector. In light of these results, the study recommends the continuation and expansion of financial liberalization, while exercising extreme caution during implementation. It also emphasizes the importance of ongoing research to reach precise scientific conclusions regarding the effectiveness of this policy.

Keywords: Financial Globalization, Efficiency, Yemeni Commercial Banks, Supervision, Central Bank.

المقدمة:

شهد القطاع المالي والمصرفي والنقدي في السنوات الأخيرة تحديات متعددة فرضتها العولمة المالية والتدويل وتحرر التجارة الدولية في الخدمات المالية التي انعكست اثارها على الانشطة الاقتصادية العالمية في ظل الاتجاه المتسارع نحو التكتلات الاقتصادية والاندماج وتكوين كيانات عملاقة، لتحقيق وفورات الحجم الكبير ، وتعزز قدراتها التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة بين هذه الكيانات والتكتلات الاقتصادية وبين الدول نفسها. وعلى الرغم من ثبات وتكيف البنوك التجارية في اداء انشطتها المختلفة ومواكبتها لتطورات التكنولوجيا ونظم الاتصالات تماشياً مع هذه التغيرات والتطورات، الا انها تتعرض لتحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي ، فقد كانت أهم الاشكاليات التي تتعرض لها البنوك التجارية منذ عقد التسعينات، تدور حول عدم قدرتها على منافسة البنوك الاجنبية ذات الحجم الكبير من رؤوس اموالها من جهة وما تفرض عليها من تطبيقها لمعايير العولمة المالية من جهة ثانية، والاجراءات والسياسات الرقابية التي يفرضها عليها بنك البنوك على جميع انشطتها الانتاجية المختلفة. هذه الخدمات تجبر البنوك التجارية على التأقلم والتكيف مع هذه التحديات من اجل قدرتها على الاستثمار والبقاء والمنافسة في الاسواق المالية المحلية والاقليمية والدولية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت اشكالية بحثنا هذا في ان البنوك التجارية اليمنية ستواجه تحديات كبيرة ومتعددة على كل المستويات ، بسبب تعرضها لأثار العولمة المالية والاجراءات الرقابية التي يفرضها البنك المركزي اليمني على انشطتها، حيث ستجد البنوك التجارية اليمنية نفسها في مواجهة قوية من قبل البنوك الاجنبية ذات الامتدادات الكبيرة والانتشار الواسع والحجم الكبير بالإضافة الى وجوب امتثال البنوك اليمنية لمتطلبات الانفتاح المالي العالمي والمتمثلة في التزامها ببنود الاتفاقات الدولية المنظمة للعمل المصرفي الدولي او تلك المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي بين اليمن ودول العالم المختلفة. العناصر المتعلقة بإشكالية البحث والتي يمكن ابراز تلك العناصر من خلال طرح التساؤلات التالية :

- هل تستطيع البنوك التجارية اليمنية الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ القرار المالي والاستثماري وخصوصياتها في ظل العولمة المالية ؟
- هل تستطيع البنوك التجارية اليمنية الحفاظ على مركزها المالي في ظل العولمة المالية كما هي عليه اليوم ؟

- هل لدى البنوك التجارية اليمنية من الامكانيات الفكرية ، البشرية ، المالية، او التكنولوجية ومن المرونة ما يكفي لتبني استراتيجية تتوائم مع طبيعة الظروف المحيطة بها من خلال العولمة المالية والاجراءات الرقابية المفروضة عليها من قبل بنك البنوك؟

اهمية الدراسة (العلمية والعملية) :يستمد البحث أهميته من دراسة النقاط التالية:

- مدى صلاحية النظام المالي المعتمد في البنوك التجارية اليمنية وتطبيقاتها على انشطتها الانتاجية في ظل العولمة المالية والتحرر المالي.
- ادراك اهمية العولمة المالية والتحرر المالي والانفتاح الاقتصادي ومدى تأثيرها وشموليتها لكل المؤسسات المالية عموماً والبنوك اليمنية خصوصاً.
- مدى مرونة البنوك التجارية اليمنية في الاستجابة للتغيرات المرتبطة بالعولمة المالية.

اهداف الدراسة

يهدف البحث هذا بشكل عام الى بيان اهم التحديات والتغيرات التي تواجهها وتتعرض لها البنوك التجارية اليمنية في ظل العولمة المالية ، وعمليات التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي وانعكاسات مقررات لجنة (بازل ٢) على عمل هذه البنوك وفضلاً عن اثر السياسة الرقابية للبنك المركزي اليمني على كفاءتها الانتاجية بالإضافة الى وضع مجموعة من الاقتراحات الاستراتيجية التي يمكن للبنوك التجارية اليمنية ان تجاهد في سبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر الناجمة عنها.

فرضيات البحث

بنيت هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التي مفادها :

- توجد علاقة ايجابية بين العولمة المالية والكفاءة الانتاجية للنظام المصرفي اليمني. اي ان لسياسة العولمة المالية أثراً ايجابياً على كفاءة النظام المصرفي بمستوى ثقة مقدارها(٩٥٪) وبمستوى معنويه بمقدار(٠.٠٥).وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

- هل لدى البنوك اليمنية من الامكانات التكنولوجية او المصرفية او المالية او البشرية ومن المرونة والمعرفة ما يكفي لرفع كفاءتها الانتاجية ومن الظروف المحيطة بها من خلال نظام العولمة المالية وفي ظل سياسة البنك المركزي اليمني ؟

- هل هناك علاقة بين كفاءة البنوك التجارية الانتاجية وبين العولمة المالية وادواتها المتبعة في النظام المصرفي واثرها على هذا القطاع؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة ؟

- هل الادوات والوسائل والانفتاح الاقتصادي المستخدمة في نظام العولمة المالية اثرت على الكفاءة الانتاجية للبنوك التجارية اليمنية ؟وماهوا حجم هذه التأثيرات ؟

النموذج النظري للدراسة(النموذج المعرفي) : والذي يحتوي على المتغيرات (المستقلة/التابعة للدراسة) والممثلة في الشكل رقم(١) أدناه

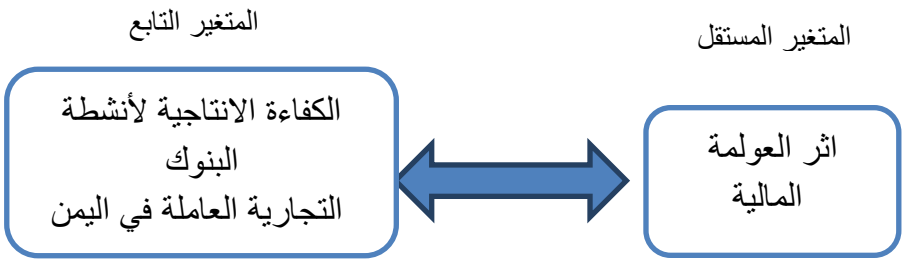

مصطلحات الدراسة: :

المصرف المركزي١:هو المؤسسة المسؤولة عن توجيه ومراقبة النظام المصرفي في الدولة (أو في مجموعة دول)، وتهدف بشكل عام إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي

والمالي في الدولة والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة.

المصارف التجارية (Commercial Banks)٢: هي عبارة عن مؤسسات مالية ومصرفية ونقدية تمارس كافة انشطتها المالية المختلفة في حدود القانون

البنوك الإسلامية٣:تجربة حديثة العهد نسبيا اذا ما قورنت مع نظيرتها التقليدية، و قد وجد العديد من الباحثين صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، لكن رغم تعدد هذه التعاريف، فالمضمون يبقى نفسه

المصارف الشاملة٤: هي المصارف التي تحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه من الغير مباشرة أو من السندات التي يصدرها لمن

١)البنوك المركزية في العصور المختلفة زكريا مهران ص٣١، ٢٠١٧

٢)الراوي خالد (العمليات المصرفية الخارجية) ص١٨، ٢٠٠٦

٣)البنوك المركزية في العصور المختلفة، زكريا مهران مرجع سابق ،ص٣٢

٤)الراوي خالد (العمليات المصرفية الخارجية) ، مرجع سابق ، ص٢٠

يتقدم لشرائها ومن ناحية توظيف أمواله ،فإنه بعد الوفاء لمتطلبات الاحتياجات الأولية "القانونية والنظامية والاختيارية" فإنه يقدم القروض المنشآت في كافة القطاعات "الزراعية و النظامية و العقارات و التجارة و المقاولات." ١وذلك بالإضافة إلى منح القروض الشخصية الاستهلاكية للأفراد و العائلات... وكذلك فإنه في مجال الاستثمار يقوم المصرف الشامل بدراسة المشروعات الجديدة وشراء مديونية وشراء الأسهم فيها إلى جانب المساهمات في الشركات الأخرى.... كما يلعب المصرف الشامل دورا، مهما في السوق المالية وفي تمويل عمليات السوق بالإضافة إلى عمليات الصيرفة الاستثمارية.

العولمة(Globalization)٢:هي ظاهرة عالميّة تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها.

العولمة المالية:وتعني اندماج السوق المحلي بالسوق العالمي وانتقال رؤوس الأموال بين حدود الدول دون قيود بحيث تصبح أسواق رأس المال العالمية أكثر ترابطا وتكاملا،

التحرر المالي٣ : يتحدد مفهوم التحرر المالي بمفهومين (الشامل/ الضيق) :اولاً المفهوم الشامل للتحرر المالي :والذي يعني بانة مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة و ثانيا المفهوم الضيق للتحرر المالي :والذي يعرف بانة مجموعة من العمليات تحرر السوق المالية من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

الحوكمة :هي النشاط الذي تقوم به الإدارة. (فصل رأس المال عن الادارة) وهي تتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء.

الحوكمة المالية: هي الطريقة التي تقوم الشركة من خلالها بجمع وإدارة ومراقبة وضبط معلوماتها المالية ويتضمن ذلك السياسات والإجراءات التي تستخدمها الشركة لتتبع معاملاتها المالية وإدارة الأداء، ومراقبة كل من البيانات والامتثال (Compliance) والعمليات والإفصاح عن البيانات (Disclosure).

الإنتاجية٤: هي المقياس الذي يستخدم لتحديد مستوى الإنجاز في المخرجات (منتجات / خدمات) التي تتأتى من استخدام موارد أو مدخلات محددة في النظام الكلي للمنشأة.

---

١)الراوي خالد (العمليات المصرفية الخارجية) ،مرجع سابق ،ص٢٠

2 "globalization", Oxford Dictionaries, Retrieved 5-4-2017. Edited.

٣)صالح مفتاح ،العولمة المالية ، ص٢ ،٢٠٠٢

٤) د/جميل طاهر، صالح العصفور، الدليل الموحد لمصطلحات التخطيط في دول الخليج العربي ص١٥، ١٩٩٦.

ويعبّر عنها كناتج لنسبة المخرجات (المبيعات والإيرادات) إلى المدخلات (الموارد البشرية وغير البشرية).

الكفاءة الإنتاجية١: عندما تكون Input (المدخلات الانتاجية) (≥) او يساوي من Output (المخرجات الانتاجية) فإن هذه الإدارة تسمى بالإدارة الكفؤة

مقاييس الكفاءة الانتاجية٢ :هو مقياس لقدرة وحدة الانتاج على تجنب الهدر وذلك بإنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات التي يسمح بها استخدام المدخلات او استخدام قدر ضئيل من المدخلات التي يسمح بها مستوى المدخلات. بحيث يمكن تحسين الكفاءة الانتاجية بإحدى الطرق التالية٣ : ثبات قيمة المدخلات مع زيادة قيمة المخرجات وزيادة قيمة المدخلات مع زيادة قيمة المخرجات بنسبة أكبر و تنخفض قيمة المدخلات المستخدمة مع زيادة قيمة المخرجات النهائية.

الكفاءة٤:هي تحقيق اكبر انجاز ممكن من الاهداف المحددة مع إجراء تحسينات وتطويرات عليها حسب الحاجة والرؤية المستقبلية بأقل قدر ممكن من الموارد البشرية والمادية والمالية والحد من هدر الطاقة الإنتاجية

الكفاءة الانتاجية: هي إنتاج السلع والخدمات مع مزيج مثالي من المدخلات لإنتاج الطاقة الانتاجية القصوى بأقل قدر من التكاليف. تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح لقاء تكلفة معينة، أو التقليل من التكاليف المترتبة على نتيجة ما.[١] وقد يشير المصطلح كذلك إلى مرحلة عملية في الاقتصاد.

الكفاءة المهنية٥ :بدأت الكفاءة المهنية في الستينيات، وذلك للابتعاد عن المحاولات التقليدية، من حيث المهارات والمعرفة، بدل من الصور الذاتية المحددة، والقيم،

والسمات، أي الخصائص الدائمة نسبيًا للأشخاص، التي تعمل على تمييز الأداء المتميز، عن الأداء النموذجي في دور معين، أو وظيفة معينة

الفاعليّة٦: هي استعداد وطاقة المؤسسة في الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة لها ويمكن التعبير عنها بالإنتاجية ،كذلك ترتبط بتقييم تحكم المؤسسة في العمليات من الناحية التقنية والاقتصادية والمالية. وعرفها غلاب ، نعمان بانة يطلق على

---

١)غلاب ،نعمان مرجع سابق ص ١١٠.

2)Rao, D.S.P., ODonnell, C.J., Battese, G.E(2005). An introduction to efficiency and productivity analysis. Springer.p.4

٣)عبد الرحمن ،بن عنترإدارة الانتاج في المنشآت الخدمية والصناعية مدخل تحليلي، ص٥٦-٥٧، ٢٠١١

٤)بلقاسم، بن تركي، الفعالية التنظيمية في المؤسسة ،ص٧٠، ٢٠١٣

5)Professional competence, psychology, Retrieved2022، Edited

٦)السالم ، ص٤٨، ٢٠٠٨

الفاعلية١ :هي:- عندما تكون Output (المخرجات الانتاجية> فقط من Input (المدخلات الانتاجية)

فإن هذه الادارة تعرف بالإدارة الفاعلة ،كذلك يعتبرها ETZIONI أنها "عدد الوحدات المستعملة من الموارد لإنتاج وحدة واحدة من منتج معين ".

المدخلات (Inputs)٢:هي الاموال والمواد الخام والمعدات والطرق والاساليب والمعلومات بالإضافة الى الافراد التي توظفهم المنشأة في وظائف محتفلة التي تمارسها المنشأة

وايضاً تكون أحد مخرجات عملية أخرى ويتم استخدامه كمدخلات في العملية الحالية.

المُخرَجات(Outputs)٣:هي المنتج النهائي الذي يحقق اهداف النظام ويتمثل فيما تقدمة المنشأة للمستهلكين او المستفيدين من السلع او الخدمات يتم الحصول عليها بعد الانتهاء من عملية محددة.

العمليات (Operations) :) وهي وثيقة تصف خصائص النظام المقترح من وجهة نظر الفرد الذي سيستخدم هذا النظام. حيث تستخدم هذه الوثيقة لتوصيل خصائص النظام الكَمية والنوعية لجميع أصحاب الشأن.

الإدارة٤:هي عملية تحقيق الأهداف المرسومة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول الى أفضل النتائج بأفضل الطرق وأقل كلفة ممكنة وعرفها غلاب، نعمان بانها:

وظيفة للإنجاز عمل ما أي هي:- علم اولاً وفن ثانياً ومهنة ثالثاً ومحبة رابعاً ولازالت الابحاث متواصلة في هذا الاطار حتى هذه اللحظة.

الرقابة الإدارية٥:هي مفهوم إداري يعبر عن وظيفة أساسية موجهة نحو الهدف للإدارة في المنظمة. فهي عملية مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المحددة للشركة لضمان تنفيذ الأنشطة وفقًا للخطط المعتمدة وإذا لم يكن الأمر كذلك يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

---

١)غلاب ،نعمان مرجع سابق ،ص٢٣

٢)اغادير سالم ،الادارة والتخطيط التربوي ،ص ٣٧، ٢٠١٥

٣)اغادير سالم مرجع سابق ، ص٣٧

٤)غلاب، نعمان مرجع سابق، ص٢٣

٥) رائد الأعمال العربي ص٢٥، ٢٠٢٢

الدراسات السابقة :-

تناولت درستنا هذه عشر دراسات سابقة محلية وعربية واجنبية تناولت البنوك المركزية والتجارية في ظل العولمة المالية وتحدياتها ومن خلال تلك الدراسات ،فقد ركزت بعضها على الوسائل والادوات الرقابية للبنوك المركزية على البنوك العاملة تحت رقابتها في ظل تحديات العولمة المصرفية في حين، وركزت اخرى على جوانب هامة في الكفاءة الانتاجية للمصارف والبنوك وتقييم ادائها لبعض الدول، وتناولت اخرى الاجراءات التي انتهجتها بعض الدول لمواجهة اثار وتحديات العولمة المالية وانعكاساتها على تحرير اسواقها واخلاقياتها مستعرضين اهمية كل دراسة على حده بالإضافة الى اهمية النتائج والتوصيات التي توصلت اليها كل دراسة ايضاً على حده وعلى النحو التالي :

دراسة غلاب ،نعمان اطروحة دكتوراه منشورة ،ميدانية تطبيقية على المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية موسومة بعنوان "اثر سياسة التحرر المالي علىكفاءة القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية "(٢٠٠٥- ٢٠٠٦م)هدفت هذه الدراسة الى تقصي اثر وانعكاسات ادوات التحرر المالي التي تستخدمها البنوك اليمنية على كفاءتها الانتاجية إيجابياً أو سلبياً في ظل الانعكاسات المتاحة لدى هذه البنوك وبإشراف ورقابة بنك البنوك. استخدمت هذه الدراسة احدى احدث تقنية في العالم لتحليل كفاءة وفاعلية البيانات المصرفية في اليمن وهي تقنية "تحليل مغلف البيانات " D.E.A" والاعتماد على :البر مجة الخطية والاساليب الاحصائية المعملية وغير المعملية توصلت هذه الدراسة الى وجود اثراً ايجابياً لسياسة التحرر المالي على كفاءة القطاع المصرفي بشكل عام وعلى ضوء هذه النتيجة اوصت هذه الدراسة على :ضرورة الاستمرار والتوسع والتنظيم في عملية التحرر المالي مع توخي الحيطة والحذر الشديد اثناء تنفيذ هذه الدراسات بإجراء الابحاث والدراسات للخروج بنتائج عملية دقيقة وباستخدام احدى احدث تقنية في العالم D.E.Aلتحليل كفاءة وفاعلية المصارف اليمنية. ودراسة (عبد المغنم السيد ،٢٠٠٣م) بعنوان" العولمة من منضور اقتصادي وفرضية الاحتواء " ودراسة الشاهد بعنوان "المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة " كذلك دراسة (مديوني جميلة) بعنوان " واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية "

دراسة الوابل سعد بن علي (٢٠١٣ - ٢٠١٧) م بعنوان " قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) "استخدمت هذه الدراسة تحليل مغلف البيانات (DEA) بشقيه المدخلات والمخرجات تحت افتراض ثبات غلة الحجم (CRS)وعوائد الحجم المتغيرة (VRS)للتحقق في كل من الكفاءة

الفنيــة والكفــاءة الحجميــة للقطــاع المصــرفي الســعودي خــلال الفــترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧م).يعتبر كل بنك بمثابة وحدة اتخاذ القرار (DMU) التي تنقل مدخلات متعددة للإنتاج مخرجات متعددة. ومن ثم تحدد درجة الكفاءة النسبية التامة لكل وحدة انتاج من خلال مقارنة مدخلاتها ومخرجاتها المتعددة، واستخدمت الدراسة مدخلين: حقوق المساهمين والودائع ، ومخرجين: القروض وإجمالي الموجودات. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها : أن هناك فائض في الموارد المتاحة لدى بنوك الدراسة غير الكفوء؛ ودراسة (Hellmun ,et at 2000) بعنوان " Liberalization, Moral Hazard in Banking, prudential Regulation: A R E Capital Regiments Enough " حيث هدفت هذه الدراسة الى طبيعة التفاعل بين التحرر المالي والاجراءات الرقابية المصرفية والتحرر المالي الذي يتجه نحو المنافسة بين المصارف وتوصلت لدراسة الا انه يوجد ادوات اخرى غير القيود على نسبة اسعار الفائدة. ودراسة (Maghyereh ,2004) بعنوان "The Effect of Financial Liberal titian on the Efficiency of financial institution " هدفت هذه الدراسة الى ابراز اثر سياسة التحرر المالي على كفاءة القطاع المصرفي الاردني مستخدمة لقياس الكفاءة الانتاجية تقنية مغلف البيانات D.E.A والبر مجة الخطية للفترة (١٩٨٤- ٢٠٠١) م توصلت الى ان الفترة التي تلت عملية التحرر المالي شهدت زيادة ملحوظه في كفاءة القطاع ذات الحجم الاصغر ولكنها اقل من المصارف ذات الحجم الاكبر اوصت بضرورة الاستثمار بسياسة التحرر المالي وخفض القيود على تحركات العملات الاجنبية عبر الحدود.

ظهرت اساليب التطابق مع الدراسات السابقة واساليب اختلاف مع هذه الدراسات ناتجه عن عوامل بيئية ومكانية تختلف من بلد الى اخر بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية لكل بلد.

العولمة المالية والبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية:

المبحث الأول: واشتمل على نبذة تاريخية عن البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية من حيث :- النظام المصرفي في اليمن وتطوراته والتي مرت بثلاث مراحل أساسية نوجزها كما يلى:

ففي المرحلة الأولى:- و التي عبرت عن واقع القطاع المصرفي في اليمن اثناء الاستعمار الأجنبي، وفى الرحلة الثانية: وهى المرحلة التي مرت بها البنوك اليمنية بعد الاستقلال وحتى إعلان الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠ موفى المرحلة الثالثة: - وهى مرحلة البنوك اليمنية في ظل الوحدة المباركة والموضحة بهيكل البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بالإضافة الى رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية بكل

أركانه من حيث:- التعريفات الاجرائية لنك النوك ومجمل انشطته وجراءته النقدية المختلفة:

وفى المبحث الثاني استعرض الباحث الاطار النظري للبحث من خلال:- المفردات العامة للعولمة و تطور العولمة وخصائصياكما تناول بحثنا في فصلة الثاني الخدمات

المصرفية وتصنيفاتها وانواعها في ظل العولمة والتحرر المالي وفي فصلها الثالث تناول بحثنا الكفاءة الانتاجية - ومقاييس الاداء للبنوك اليمنية التقليدية من حيث: مؤشرات تقييم كفاءة الاداء و معايير تقييم كفاءة اداء للبنوك الوطنية محل البحث للفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٠م حتى ٢٠١٦م وهى:- البنوك محل الدراسة والمتمثلة في:

معايير(السيولة- جذب الودائع – النمو بحسب شهادات الايداع وبالعملة الاجنبية بالإضافة لمعايير الربحية وجودة الاصول)

معيار السيولة: والذى يبين مدى ألتزم البنوك بالاحتياط بين ٢٥٪ كنسبة سيولة قانونية من أجمالي أصولها بحسب تعليمات البنك المركزي اليمني، والموضحة في جدول مستقلا كمعيار جذب الوداع الذى يبين انه كلما زادت الودائع الاجمالية كان دليل على تطور قدرة البنوك على جذب الودائع من العملاء كمصدر رئيسي لمواردها ما يعزز قدرتها على التوسيع في الاعمال. وهذا النمو يؤكد نجاح دور البنك المركزي في تعزيز هذه القدرة وحماية حقوق المودعين والعملاء معاً، والعكس بالعكس صحي وللتعرف على كفاءة اداء البنوك بحسب استثماراتها في شهادات الايداع للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥م و الموضحة بالجدول رقم (١)على النحو التالي:-

الجدول رقم (١)

البنك / السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
بنك التضامن الإسلامي	٤٢.٩	٤٧.٢	٦٤.٢	٩٠.٤	١١٨.٤	١٤١.٩
بنك التسليف التعاوني	–	–	٤١.٢	٨٠.١	١١.٩	١٣٤.١
البنك العربي	٤٦.٢	٦٦.٤	٩٠.٧	١٠٩.٩	١١٣.٥	٩٧.٨
بنك اليمن الدولي	٢٣.٣	١٤.٣	٥٢.٨	٧٠.٦	٨٢.٩	٧٦.٩
البنك الأهلي اليمني	٣٣.٩	٤٦.١	٤٠.٣	٨٤.٩	٥٨.١	٥٣.٧
كاليون كردي اجريكول بنك	٢٩.٤٣	٢٩.٧	٣٥.٩	٤١.١	٥٢.٢	٥٢.٩
البنك التجاري اليمني	١٩.١	١٩.٣	٢٣.٣	٣٥.٧	٤٣.٨	٤٤.٣
يونايتد بنك ليمتد	٨.٦	٨.٨	١١.١	١٥.٧	٣١.٠	٣٧.٩

البنك / السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
بنك البحرين الشامل	١.٢	١.٦	٣.٠	٣.٥	٥.١	٨.٢
البنك الإسلامي اليمني	٧.٣	٦.٠	٦.٠	٧.٠	٧.٥	٨.٠
بنك اليمن والخليج	٦.٢	٥.٠	٣.٨	٤.٨	٤.٤	٤.٣
بنك قطر الوطني	—	—	—	—	١.٤	١.٥
مصرف الرافدين	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١٦	٠.١٧	٠.٢

المصدر: البنك المركزي، قطاع الرقابة على البنوك، إدارة المراكز المالية ٢٠٠٩- ٢٠١٥م

حيث نلاحظ ان جميع البنوك حققت تطور في نمو الودائع بحسب شهادات الاستثمار بنسب متفاوت كما هو موضح في الجدول رقم (١) اعلاه.

معيار نمو الودائع للبنوك بالعملة الاجنبية للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٥م والتي يوضحها الجدول رقم (٢) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (٢)

البنك / السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
بنك التضامن الإسلامي	٤٩.١	٦٨.٦	١٠١.١	٩٧.٨	١٠٨.١	١٢٥.١
بنك التسليف التعاوني	—	—	٦.٥	٣٧.٠	٥٨.٥	٧٢.٢
البنك العربي	٦١.٢	٧٦.٨	٧٣.٩	٧٤.٧	٦٥.٣	٧٦.٧
بنك اليمن الدولي	١٠.٩	١٣.٨	٢٣.٨	٢٥.١	٢٣.٩	٢٤.٧
البنك الأهلي اليمني	١٩.٦	٢٨.٤	٣٩.١	٤٥.٨	٤٤.٣	٥٢.١
كاليون كردي اجريكول بنك	١٧.٤	٢٠.٦	٣١.٣	٣٢.١	٢٩.٨	٣٦.١
البنك التجاري اليمني	٣٠.٦	٢٩.٥	٣٩.٨	٤٤.١	٣٦.٣	٤٤.١
يونايتد بنك ليمتد	٩.٢	٤٦.٧	١١.٤	١٦.٧	٢٠.٩	٢٥.٣
بنك البحرين الشامل	٢٦.٦	١٦.٥	٣٩.٨	١٨.٤	١٤.٧	١٨.٤
البنك الإسلامي اليمني	١٠.٠	٠.٧	٢.١	٢.٩	٣.٦	٧.٢\
بنك اليمن والخليج	٠.٧	٠.٧	٢٠.١	٢.٩	٣.٦	٧.١
بنك قطر الوطني	—	—	—	—	٠.٨٩	٢.٠
مصرف الرافدين	٧.١	٨.٨	١.٣	٨.٢	٦.٦	١٦.٣

المصدر: البنك المركزي، الرقابة على البنوك، إدارة المراكز المالية ٢٠٠٩- ٢٠١٥م

ومن خلال الجدول رقم (٢) اعلاه يظهر تدرج ودائع البنوك بالعملة الاجنبية، حيث ان هنالك تدرج كبير لدى بنك التضامن الاسلامي، والذي تدرج من ٤٩.١ مليار ريال الى ١٢٥.١مليار ريال عام ٢٠١٥م وبالنسبة للبنك العربي الذي كانت ودائعه من

٦١.٢ مليار عام ٢٠١٠م الى ٧٦.٧ مليار عام ٢٠١٥م.من هنا ينبغي مراعاة وضع سياسة الواقعية عند منح الاقتراض من بنك الى اخر حسب حجم البنك ومكوناته وخصومه وربحه...الخ.

النوع الخامس: معيار مؤشر الربحية للبنوك العاملة في اليمن: حيث تعد الربحية من أهم المعايير المالية التي تقيس كفاءة وفاعلية الادارة وتشير زيادة الربحية الى ارتفاع كفاءة الادارة كما تعد من اهم المعايير المالية التي تشير الى قوة المركز المالي للبنك ولمعرفة التطور في ارباح البنوك اليمنية للفترة ٢٠٠٩ _ ٢٠١٥ م والتي يتم ايضاحها من خلال الجدول رقم (٣) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (٣)

البنك	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
البنك الأهلي اليمني	٨٨٠,٠٠٠	١.٣٩٠٠٠	١,٧٠٩.٠٠٠	٢,٣٤٠.٠٠٠	١,٥٣٠.٠٠٠	١,٤٣٩,٠٠٠
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	١,٣١٢.٠٤٨	١,٤٥١,٠٧٨	١,٩٩٧.٤٩١	٣.١٩٥.٨٩٣	٢.٦٢١.٠٠٠	١.٥٥٩.٢٢٢
البنك التجاري اليمني	—	٤١٧.٥٣٨	٩٣٢.٣٤٠	١.٢١١.١٠٠	٦٥٣.٥١٦	٦٤٢,٠٢٤
البنك الوطني	تحت التصفية	تحت التصفية	تحت التصفية	—	—	—
بنك اليمن الدولي	٤١٣.٤٠٦	١.٠٣١.٥٢١	١.٠٦٣.٢٩٢	٢.٠٨٣.٤٤	٢.٩٠٢.٠١٢	٢.٤٢٧.٠٥٤
بنك البحرين الشامل	—	—	—	١٥٥,١٦٥	—	—
بنك اليمن والكويت	٣١١.٤٦٧	٢٣١.٠٨٣	٤٣٥.٠٥٨	٥٨٢.٢٠٣	١٠٠.١٦٥	١.٩١٦.١٦
بنك اليمن والخليج	٣٩٥.٠٠٠	٥٠٨.٠٠٠	—	صفر	صفر	صفر
البنك العربي	—	١.٦٦٠.٦٠٠	٢.٥٣٥.٢٦	٢.٩٥٩.٠٠٠	٢.٢٠٦.٠٠٠	صفر
كاليون كردي اجريكول بنك	—	—	—	—	٩٢٧١٣	٨٥٢.١١
يونايتد بنك ليمتد	—	١٠٥.٠٠٠	١٨٤.٠٠٠	١١٩٩.١	٧٧١.٠٠٠	٨٨٥.٠٠٠
مصرف الرافدين	—	—	—	—	—	—
بنك التسليف للإسكان	—	—	—	—	—	—

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٥م

ونلاحظ من لجدول رقم (٣) اعلاه :- ان نسبة الارباح تتفاوت من بنك الى اخر، ولكن نسبة النمو فيها وتكون متضاربة ويرجع ذلك التضارب الى التغيرات في اسعار الفائدة من بنك الى اخر.

النوع السادس: معيار جودة الاصول: ويعبر هذا المؤشر عن مدى التوجه السليم لاستخدام تلك الاصول والتي يمكن قياسها من خلال الاتي:

١- القروض الغير منتظمة\ اجمالي القروض.
٢- القروض الغير منتظمة \ الشريحة الاولى من رأس المال. انه ومن خلال معيار السيولة والربحية بالإضافة الى معيار جودة الاصول للبنوك

نلاحظ ما يلي:

١- القروض والسلفيات: كانت في عام ٢٠٠٩م تقدر ٣٤٤.٢٣٣مليون ريال وبلغت في عام ٢٠١٥م الى زيادة قدرها ٩٣٩.٨٠٦مليون ريال ونسبة زيادة ٢٧٣٪ مليار ريال وهذه الزيادة تدل على زيادة ودائع البنوك وتنوعها على مواجهه مخاطر الاقراض.
٢- الودائع: حيث كانت في نهاية ٢٠٠٩م ٥٧٣.٥٤٠مليون ريال ووصلت في عام ٢٠١٥م مبلغ (١.٣٤٢.٤٦٤) مليون ريال بنسبة زيادة ٢٣٤٪ وهذه الزيادة دليل على ثقة المودعين في الغطاء المصرفي اليمني.
٣- حقوق المساهمين: والتي زاد بنسبة ٣٧٢٪ وهذه الزيادة ناتجة عن دعم البنوك لتوادعها الرأسمالي التي تستطيع من خلالها شراء الاصول التي تحتاجها.
٤- الموجودات الخارجية: والتي تمت بنسبة زيادة مقدارها ١٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٩م وانخفضت بنسبة ١٢٪ وهذا الانخفاض ناتج عن هبوط حصة الحكومة من صادرات النفط خلال العام ٢٠١٥م.
٥- القروض والسلفيات للنظام الخاص: انخفض الائتمان للنظام الخاص بنسبة ٤.٦٪ خلال الفترة محل الدراسة وهذا مؤشر يدل على ان دور البنوك في الوساطة المالية لا يزال محدوداً.
٦- الودائع بالعملات الاجنبية: قراءة هذه النسبة خلال فترة الدراسة بنسبة ٢١٣٪ حيث كانت في ٢٠٠٩م ٢٦٤.١٨٩مليون ريال مقابل ٥٦٤.٨١٤.٨مليون ريال في عام ٢٠١٥م بمقدار الزيادة ٣٠٠.٦٢٥.٩ مليون ريال وبنسبة ٢١٣٪ ويرجع ذلك الى عدم استقرار اسعار الصرف للريال بالمقارنة مع سعر الفائدة على الدولار.

لذلك ومما سبق ومن خلال البيانات لمستخرجة من تقارير البنوك اليمنية بشكل عام والجداول اعلاه بشكل خاص فقد توصل الباحث الى ان:

اولاً: نسبة تطور الودائع في الجهاز المصرفي الكامل في اليمن للأعوام محل الدراسة والتي يمثلها الجداول رقم (٤ و٥) أدناه حيث كانت على النحو التالي:

اولا:- نسبة مساهمة البنوك التقليدية من اجمالي حجم الودائع على النحو التالي:

الجدول رقم (٤)

البنك	نسبة مساهمة البنوك التقليدية من اجمالي حجم الودائع		
البنوك التجارية	٪ ٦٠.٩	٪٦٤.٩	٪٦٤.٨٧
والبنوك الاسلامية	٪١٢.٤٠	٪١٢.٤٤	٪١٦.٣٦
والبنوك الاجنبية:	٪٢٧.٥١	٪٢٢.٦٧	٪١٩.٧٧

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٥م ومن اعداد الباحث

ثانيا: نسبة البنوك التقليدية من اجمالي حجم الائتمان فكانت تواليا ً ما نسبتة.

الجدول رقم (٥)

البنك	نسبة مساهمة البنوك التقليدية من اجمالي حجم الودائع		
البنوك التجارية	٪٢٤.٩	٪٤٠.٢٠	٪٤٨.٢٠
والبنوك الاسلامية	٪٤٠.٨٢	٪٣٣.٥٤	٪٤٠.٨٠
والبنوك الاجنبية:	٪١٦.٢٧	٪١٨.١٠	٪١٩.٠

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٥م ومن اعداد الباحث

وقد حاز بنك التضامن الاسلامي على أعلى نسبة مساهمة بمقدار ٢٥.٢٨٪ ثم بنك اليمن للإنشاء والتعمير.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن بالاعتماد على البرامج والاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل البيانات المالية وتم التركيز على تقدير كفاءة البنوك التجارية الإنتاجية لتحديد اثر العولمة المالية على كفاءة البنوك الانتاجية وكذلك لتحديد العوامل المحددة لكفاءة النظام المصرفي في اليمن. شملت السلسلة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٠م - ٢٠١٥م للبنوك التجارية العاملة في اليمن والمرخصة حتى ٢٠١٥/١٢/٣١م وعددها ١١ بنكاً، علماً ان هذه الفترة تنسجم مع ما يلي :

- **معرفة ما اذا كان هناك نقلة نوعية وهيكلية بشكل ايجابي في كفاءة البنوك التجارية اليمنية في الفترة التالية للعولمة المالية وعن فترة ما قبل العولمة المالية.**

- تقصي فيما اذا عزز برنامج نظام العولمة المالية من اداء البنك المركزي اليمني وانعكس ذلك في كفاءة البنوك اليمنية ام العكس
- معرفة فيما اذا كانت لسياسة البنك المركزي اليمني الرقابية دوراً ايجابياً في تحسين كفاءة اداء البنوك التجارية اليمنية في ظل العولمة المالية ومعاييرها ام العكس.

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المراجع المالية والنقدية والاقتصادية وعلى وجهة الخصوص : المراجع المتعلقة بالعولمة المالية والمصرفية ناهيك عن المنشورات – الدراسات والتعليمات – القوانين والقرارات الصادرة عن البنك المركزي اليمني. واي نشرات او دراسات لها علاقة بموضوع البحث الصادرة عن الهيئات المستقلة (صندوق النقد الدولي –البنك الدولي – صندوق النقد العربي– دائرة الإحصائيات – وزارة المالية)بالإضافة الى قوانين وتعليمات البنوك التجارية محل البحث وغيرها من المصادر محل الدراسة. بينما المصادر الثانوية شملت التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي - التقارير السنوية للبنوك التجارية محل البحث – النشرات الاحصائية الصادرة عنهما للفترات (٢٠٠٥م – ٢٠١٦م)والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك والمصارف التجارية منفرده (الميزانية العمومية – قائمه الدخل – قائمة التدفقات النقدية للفترة (٢٠٠٥م – ٢٠١٦م)

المنهجية المستخدمة لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة من خلال اولاً: تحليل كفاءة أداء البنوك التقليدية الوطنية محل بحثنا هذا بالاعتماد على منهجية علمية تألفت من ثلاث مراحل:

ففي المرحلة الأولى:- تم تقدير الكفاءة الإنتاجية للبنوك التقليدية الوطنية في اليمن عبر سلسلة زمنية امتدت من ٢٠١٠ - ٢٠١٥م باستخدام منهجية D.E.A (تحليل مغلف البيانات).

وفي المرحلة الثانية :- ولمعرفة نوع الأثر الناتج من استخدام البنوك محل البحث أدوات ومبادئ ومعايير لعولمة المالية في تحسين كفاءة أدائها الإنتاجي فيظل العولمة المصرفية في جزئها الأول والجزء الأخير من هذه المرحلة ثم اختبار المتغيرات (المستقلة/التابعة) و(المدخلات والمخرجات) الداخلة في عمليات التحليل. ثانياً: مقاييس الكفاءة الإنتاجية

المنهج المعلمي (الاقصاء والقياس) parametricوالمنهج اللامعلمي non-parametric

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم استخدام منهجية مغلف البيانات D.E.A (DATA ENVELOPMENT "ANALYSIS" والمتعلقة(بست بنوك) يمنية تعمل بإشراف ورقابة بنك البنوك وفي ظل العولمة المالية لذلك فإن الجداول رقم(٦) أدناه يوضح فيه مدخلات ومخرجات البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية اليمنية بإشراف ورقابة البنك المركزي وفي ظل العولمة المصرفية للأعوام ٢٠١٠م–٢٠١٥م و على النحو التالي :-

اسم البنك	العام	المدخلات			المخرجات		
		ودائع العملاء	تكاليف بنكية	تكاليف غير بنكية	قروض وسلفيات	الاستثمارات	صافي الارباح
بنك التسليف التعاوني الزراعي	2010	284,514,068	3,324,651,000	1,428,243,000	77,462,932,000	2,077,851,000	82,010,137,000
بنك اليمن والكويت		48,898,135,000	29,000,000	1,031,000,000	12,575,526,000	201,172,000	3,639,902,000
بنك اليمن الدولي		161,416,796,000	5,827,000	1,469,000	34,133,238,000	96,803,000	40,409,963,000
البنك الأهلي اليمني		89,814,420	5,087,414	1,595,768	9,369,273	52,803,512	1,438,517
البنك اليمني للإنشاء والتعمير		110,937,170,000	980,000	220,767,000	17,592,584,000	940,149,000	11,088,396,000
البنك التجاري اليمني		83,354,164,000	2,500,817,000	1,353,170,000	29,322,006,000	236,637,000	14,081,980,000
كاك بنك	2011	208,783,268,000	3,640,895,000	437,694,000	56,191,295,000	367,123,000	76,136,766,000
بنك اليمن والكويت		43,181,214,000	----	-----	12,891,851,000	208,780,000	-6,290,186,000
بنك اليمن الدولي		156,280,374,000	5,827,000	1,469,000	25,961,876,000	96,803,000	80,770,332,000
البنك الاهلي اليمني		91,834,327	7,541,205	1,803,631	8,273,929	57,962,105	2,075,874
البنك اليمني للإنشاء والتعمير		120,353,795,000	1,872,000	41,264,000	13,712,485,000	1,954,161,000	13,575,731,000
البنك التجاري اليمني		69,440,152,000	593,446,000	926,843,000	10,732,353,000	329,543,000	10,430,167,000
كاك بنك	2012	262,891,367,000	3,640,895,000	437,694,000	56,191,295,000	367,123,000	76,136,766,000
بنك اليمن والكويت		54,699,096,000	---	-----	12,554,877,000	1,629,187,000	12,554,877,000
بنك اليمن الدولي		252,273,588,000	1,307,575,000	2,194,605,000	42,250,907,000	169,564,191,000	90,612,239,000
البنك الاهلي اليمني		86,274,925	9,468,032	2,415,560	6,252,715	64,178,349	221,777
البنك اليمني للإنشاء والتعمير		169,396,198,000	20,674,000	71,128,000	17,202,658,000	2,013,840,000	54,772,873,000
البنك التجاري اليمني		4,486,609,000	----	-----	8,890,224,000	124,458,000	29,334,519,000
بنك التسليف التعاوني الزراعي	2013	262,891,367,000	2,408,944,000	28,539,481,000	38,603,027,000	313,846,700,000	--------
بنك اليمن والكويت		67,848,292,000	---	69,723,000	17,078,470,000	-----	12,927,857,000
بنك اليمن الدولي		3,002,987,320,000	11,101,295,000	22,857,781,000	46,174,594,000	82,500,000	60,672,576,000
البنك الأهلي اليمني		106,301,560	11,166,327	3,545,685	8,853,256	77,141,851	2,585,963
البنك اليمني للإنشاء والتعمير		165,534,518,000	19,284,000	116,566,000	12,205,229,000	2,012,112,000	8,570,652,000
البنك التجاري اليمني		106,401,106,000	895,285,000	2,395,547,000	14,101,425,000	124,458,000	1,917,832,000
كاك بنك	2014	421,459,539,000	9,776,197,000	18,780,137,000	63,109,804,000	335,443,005,000	78,994,288,000
بنك اليمن والكويت		87,252,543,000	----	42,986,000	20,028,196,000	277,552,000	1,916,649,000
بنك اليمن الدولي		313,351,937,000	30,873,047,000	5,976,202,000	40,033,218,000	253,178,758,000	49,356,006,000
البنك الاهلي اليمني		120,362,808	11,078,596	3,279,043	11,619,462	90,121,815	902,033
البنك اليمني للإنشاء والتعمير		108,616,821,000	149,087,000	8,818,000	29,672,652,000	3,032,581,000	6,851,734,000
البنك التجاري اليمني		108,271,244,000	2,536,243,000	1,920,267,000	15,585,635,000	124,458,000	2,909,778,000
كاك بنك	2015	359,577,769,000	15,258,343,000	2,587,430,000	38,138,851,000	265,524,322,000	147,257,341,000
بنك اليمن والكويت		107,993,878,000	4,650,500,000	390,641,000	18,409,241,000	301,552,000	25,410,794,000
بنك اليمن الدولي		347,446,293,000	17,246,842,000	11,951,473,000	32,607,069,000	283,129,086,000	36,570,326,000
البنك الاهلي اليمني		129,955,413	11,675,805	3,539,279	11,962,251	92,302,093	28,847,000
البنك اليمني للإنشاء والتعمير		200,226,706,000	1,317,267,000	29,160,000	15,263,950,000	4,328,830,000	15,283,307,000
البنك التجاري اليمني		90,140,914,000	461,700,000	40,263,333,000	46,738,658,000	124,458,000	18,911,315,000

جدول رقم (٧)

والذي يوضح مؤشرات قياس كفاءة المتغيرات المستقلة والتابعة محل البحث لعام ٢٠١٠م

اسم البنك	مدخلات النموذج			التغير في العائد	مخرجات النموذج			التغير في العائد
	كفاءة العائد ذات الحجم الثابت	كفاءة العائد ذات الحجم المتغير	كفاءة النظام		كفاءة العائد ذات الحجم الثابت	كفاءة العائد ذات الحجم المتغير	كفاءة النظام	
	crs	vrs	scale		crs	vrs	scale	
كاك بنك	1	1	1	ثابت	1	1	1	ثابت
بنك اليمن والكويت	0.861	1	0.861	متزايد	0.861	1	0.861	متزايد
بنك اليمن الدولي	0.852	0.864	0.986	متناقص	0.852	0.868	0.982	متناقص
البنك الأهلي اليمني	0.998	1	0.998	متزايد	0.998	1	0.998	متزايد
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1	1	1	ثابت	1	1	1	ثابت
البنك التجاري اليمني	1	1	1	ثابت	1	1	1	ثابت

ثالثا: وحتى نتمكن من التعرف على نتائج متوسط الكفاءة الفنية الكلية للمتغيرات المستقلة والتابعة الداخلة والخارجة (المدخلات والمخرجات) في هذه الدراسة بحسب حجم المتغيرات الثابتة (VRS) للأعوام ٢٠١٠م - ٢٠١٥م لكل مصرف على حدة وعلى النحو التالي :- جدول رقم (٨)

اسم البنك	السنة						المتوسط
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
كاك بنك	1	1	1	1	0.913	0.878	0.97
اليمن والكويت	0.861	1	1	0.855	0.821	0.971	0.92
البنك الدولي	0.852	0.858	0.819	0.812	0.717	0.741	0.8
البنك الاهلي	0.998	0.995	1	1	0.882	1	0.98
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1	0.945	0.964	1	1	0.951	0.97
البنك التجاري اليمني	1	0.987	1	1	0.837	0.991	0.96

حيث بلغ الوسط الهندسي لكفاءة هذه البنوك على التوالي(٩٦٪ ، ٨٩٪ ، ٧٤٪)بينما الكفاءة في البنوك اليابانية ،الالمانية، الأسترالية هي (Maghyerch,2004) على التوالي حوالي (٩٤٪ ، ٩٢٪، ٨٨٪)

اما بالنسبة لكفاءة النطاق وتزايد في العائدات، بالنسبة للنطاق البنك يكل للبنوك كل بنوك الهندية والمكسيك وتونس والكويت، وكانت على التوالي هي (٧٩٪، ٧٥٪ ، ٧٢٪ ، ٨٦٪). (غلاب،٢٠٠٦م)

تقدير العوامل لا محددة لكفاءة البنوك التجارية الوطنية في اليمن: انه ولمعرفة اذا كان هناك فترة نوعية وهيكلية وانتقال ايجابي ونوعي وهيكلي في كفاءة البنوك اليمنية في الفترة التالية للعولمة المالية للأعوام ٢٠١٠محتى ٢٠١٥م ام العكس ، تم تطبيق منهجية الانحدار باستخدام نموذج(Panel data Regression) وبشكل منسجماً مع نظرية (Shakeout Theory) فإن حجم البنكBank Size و متغير

الربحية Profitability:- اظهرت نتائج ايجابية فأظهرت النتائج عن وجود ارتباط بشكل ايجابي وذات دلالة احصائية مع جميع اشكال الكفاءات على قوة المنافسة بين البنوك التي تقود الى انخفاض الكفاءة لبعض البنوك، فإن على هذه البنوك عملياً الاندماج مع بعضها البعض حتى يصبح رقماً في السوق من حيث (الربحية والسيولة وجودة الاصول) وهذا ناتج عن السياسة النقدية الحكومية المتبعة والتي تفتقر إلى عدم وجود محفزات لتخفيض التكاليف الى اقصى مدى. وفيما يتعلق بالمتغير الأخير المهم وهو كفاية رأس المال المدفوع Capital a degauss فقد اظهر علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية مع جميع اشكال الكفاءة وهذا يعكس من جهة المفاضلة بين المخاطر وعائد الايرادات انه ومن خلال تقدير العوامل المحددة لكفاءة البنوك التقليدية محل البحث ومؤشرات قياس كفاءتها الانتاجية والتي تمت على النحو التالي:

- فيما يتعلق بحجم وجوده الاصول ، فقد تم قياسه بالقيمة اللوغاريتمية لإجمالي الاصول.
- وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية وسيولة البنك فقد تم قياسها باستخدام الدخل التشغيلي الى اجمالي الاصول ، وبالنسبة لقوة السوق فقد تم قياسها باستخدام نسبة تركز فروع البنك الى اجمالي الاصول اما فيما يخص كفاية رأس المال والتي تم قياسها باستخدام ودائع البنك الى الودائع الكلية.
- واخيراً وانسجاماً مع نتائج تقنية تحليل مغلف البيانات D.E.A فإن النتائج تدل على ان العولمة المالية/المصرفية اثراً ايجابياً على جميع مقاييس الكفاءة الانتاجية، وان التراجع في النتائج الايجابية للكفاءة بشكل عام ترجع ربما من وجهة نظر الباحث الى ضعف كفاءة الجهة المسئولة بشكل رئيسي على مراقبة تطبيق معايير العولمة المصرفية ومبادئها في البنوك موضع البحث والدراسة.

النتائج والتوصيات:

أولاً:- النتائج:-

وفي ضوء ما سبق فقد توصل البحث الى النتائج التالية:-

١- ضعف الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني تكمن في عدم استخدامه لأدواته وأساليبه الرقابية وان الحجم وربحية ورأسمال البنوك تأثيرات إيجابية مهمة ذات دلالة احصائية على جميع أنواع الكفاءات كذلك.

٢- أظهرت النتائج أن متغير قوة السوق وحجم النطاق للمصارف محل البحث لها تأثيرات إيجابية وهذه التأثيرات راجعة ربما الى المفاضلة بين المخاطر وعائد الايرادات في قطاع المصارف وأن نسبة الوسط الهندسي للكفاءة لجميع البنوك في فترة عينة الدراسة هي ٩٥٪ ، ٩٧٪ ، ٩٩٪ على التوالي.

٣- تمتع حجم النطاق المصرفي في اليمن بضعف وعي مصرفي بالصفة فهنالك فرع لكل ١٤٠ مواطن ما نسبته ٤٪من حجم السكان وهذا يدل على قلة انتشار الوعي من جهة وقلت نشاط هذه البنوك من جهة أخرى.

٤- إن من أهم نقاط ضعف الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني عدم تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية بصورة شاملة سواءً في التقارير السنوية التي تعلنها البنوك ، مما يؤدي الى تراكم التجاوزات وعدم معالجتها بصورة مبكرة.

ثانياً:- التوصيات :- في ضوء ما سبق توصي الدراسة بما يلي :-

١) الاستمرار في عملية العولمة المصرفية بخطى حثيثة والتوسع في الإنتاج المصرفي بدلاً من التركيز على معالجة مظاهر الأزمة والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وضرورة متابعة التطورات التكنولوجية للتأقلم مع موجة التحرر المالي والعولمة المالية من جهة والحوكمة المصرفية من جهة ثانية وعلى البنك المركزي تطوير كافة وسائل وأدوات الرقابة التي يستخدمها تجاه البنوك بما يتواكب مع المتغيرات والتطورات المحيطة ، وبما يكفل حسن

تنظيم وتطوير واستقرار هذه الأعمال وفي ظل مبادئ وأسس العولمة والحوكمة المصرفية التي تقوم بها البنوك.

٢) أن أهم مؤشرات تأخر كفاءة البنوك اليمنية عن غيرها من بنوك تتمثل في:

أ)صغر حجم البنوك اليمنية وقلة انتشارها الجغرافي.

ب) عدم الاستغلال الكامل للتطورات العملية والتكنولوجية المتاحة ، وهذا يمثل تهديد لقطاع الخدمات المصرفي اليمنية وبالذات في ظل التطور والتحول الاقتصادي الحديث.

٣) ويوصي الباحث:- أن تكون مقاييس الملائمة التي يضعها ويحددها البنك المركزي واضحة ومحققة لا لبس فيها ولا غموض.

المراجع:-

- المراجع والدوريات العربية:-

١- الافندى، احمد، ٢٠٠٩، النقود والبنوك المأمون للنشر، جامعة صنعاء، ص٥٠،٦،٤

٢- الجمهورية اليمنية، برنامج الإصلاح الاقتصادي المعزز، إطار السياسة المالية الاقتصادية في الأجل المتوسط يوليو ١٩٩٧- يونيو٢٠٠٠، صنعاء، ص٨- ١٠،١١

٣- الشماع ، محمود خليل ٢٠٢٢،مدخل الى المؤسسات المصرفية، الطبعة٦، مكتبة وائل للنشر والتوزيع –عمان الأردن،ص٨،٨٦

٤- عبد الحميد عبد المطلب، 2005 ،العولمة و اقتصاديات البنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ٢٢، ص23.

٥- الراوي،خالد،٢٠٠٦،العملياتالمصرفيةالخارجية،عماناالاردن، ص١٨،،ص٢٠

٦- غازي عبد الرزاق النقاش،،2006، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ص91

٧- محمد زميت، ٢٠٠٦- ٢٠٠٥ النظام المصرفي الجزائري في مواجه تحديات العولمة المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص١٦٤.

٨- حشماوي محمد، 2005-2006،الاتجاهات الجديدة لتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص 146

٩- نبيلحشاد،٢٠٠٦، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، دار إيجي للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص١٢

١٠- خبابة عبد الله،، ٢٠٠٩ السياسة الصرفية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص٣٠٣

١١- ضياءمجيدالموسوي،٢٠٠٣،العولمةواقتصادالسوقالحر،ديوانالمطبوعات،الطبعةالرابعة،الجامعية،الجزائر،ص٤٠

١٢- الجمهورية اليمنية، برنامج الإصلاح الاقتصادي المعزز، إطار السياسة المالية الاقتصادية في الأجل المتوسط يوليو ١٩٩٧- يونيو٢٠٠٠، صنعاء، ص٨- ١٠،١١

١٣- غلاب ، نعمان،٢٠٠٦، أثر سياسة العولمة المالية على كفاءة القطاع المصرفي في اليمن، رسالة دكتورة منشورة، المركز الوطني للمعلومات- جامعة صنعاء، ص، ص١١٩،،٢٣

١٤- بوكساني رشيد، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، الاسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص130

١٥- زبير محمد، مداخلة،2011، بعنوان أثر العولمة المالية على إدارة الشركات في الجزائر، الملتقى الدولي، تأثير العولمة على إدارة الأعمال في منظمات البلدان النامية جامعة عنابة، يومي ،ص.5

١٦- بن عيسى شافية،2010-2011،أثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ص٥٧،٣٠

١٧- بريش عبد القادر،2005-2006، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر ،ص241

منشورات المؤسسات المصرفية.

أ- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، الجمهورية اليمنية. اليمني للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٥م

ب- التقارير السنوية والبيانات المالية، الصادرة عن البنوك التجارية محل البحث أعداد مختلفة، الجمهورية

اليمنية منفرده (الميزانية العمومية – قائمه الدخل – قائمة التدفقات النقدية للفترة (٢٠٠٥م – ٢٠١٦م)

BIBLIOGRAOHY

Alan V, deardorff and Stern, Robert M. (2000). *What the Public know about Globalization and the world Trade Organization*. The University of Michigan.

Caprio, Gerard, Patrick Honohan and Joseph. (1999). *Financial Liberalization: How Far? How Fast?, WTO*. Special studies.

Clarke, George Robert Cull, Laura D'Amato, and Andrea Molinari. (1999). *The Effect of Foreign Steiner, Roberto and Adolfo Barajas "Foreign Investment in Colombia's Financial Sector* IMF, Washington.

Stijin, Claessens and Marion Jansen. (2000). *The Internationalization of Financial Services.* World Bank, Washington.

Farrel M. J. (1957). *the Measurement of Productive Efficiency*, p.12.

Gitman Lawrence J. (2000) *Principles of Managerial Finance*. 9th Edition, Addison – Wesley Hall.

Bedi H,L. Hardikar V.K (1996). *Practical Banking Advance*, 4th Edition, Central Electric Press, India.

ARTICLES.

W.D Cook,Moez Hababou and G.S. Roberts, (2002). The Effect of Financial Liberalization on the Tunisian Banking Industry. *Schulic School of Business York University*.

Maghyereh, A. (2004). The Effect of Financial Liberalization on the Efficiency of Financial Institutions, Case of Jordanian Commercial Banks, *Journal Of Transnational Management Development*, *9*(2/3), 2004.

Skander J. Vanden, Does. (2002). Bank Capital Mater for Monetay Transmission?, *Economic Review*.

Philippe Bacchetta & Fernando Ballabiga (2000). The Impact Of the Monetary Policy and Bank Balance Sheets: Some International Evidence. *Applied Financial Economics*, *10*, 15-26.

Nzar.S.AL, (2002). "Globalization of Financial Markets: Its

Developments, Indicators and Effects" *05*(6).

Laurence Ball & Dean Croushore. (2003). Expectations and the Effects Of Monetary Policy. *Journal Of Money Credit And Banking*, *35*(4).

Canan Yiloirim. (2002). Evaluations Of Banking Efficiency Within An Unstable Macroeconomic Environment. *Applied Economics*, *35*, 2289-2010.